تقديم

إتفق زعماء العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر من عام ٢٠٠٠ على مجموعة من الأهداف المحددة زمنيا والقابلة للقياس من أجل مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة، ويطلق على هذه الأهداف التي تمثل الاهتمامات العالمية الأهداف الإنمائية للألفية.

ولقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع أهدافها الإنمائية وذلك من خلال التقرير الوطني الأول الذي قامت بإعدادة وزارة التخطيط بالمشاركة والتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعدد من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع المدني بالدولة) وزارات الخارجية والداخلية والصحة والتربية والتعليم والنفط والهيئة الاتحادية للبيئة والإتحاد النسائي العام والأمانة العامة للبلديات ومجموعة الإمارات للبيئة.

إن هذا التقرير يأخذ في الاعتبار القدرات الوطنية و قياس نتائجها و متابعتها للتقدم نحو أهداف الألفية. و يحدد لمتخذي القرار الإجراءات و الآليات المطلوبة في وضع الاستراتيجيات و التنفيذ و المتابعة.

لقد تطلب إعداد التقرير استخدام قاعدة واسعة من البيانات و المعلومات لدى دوائر الدولة المختلفة كما تطلب الإطلاع على جهود الجهات الحكومية و غير الحكومية في تحقيق تلك الأهداف و خططهم المستقبلية للوصول لتلك الغايات. و لابد من الإشارة إلى أن التقرير الحالي أولى اهتماما بأوليات التنمية الوطنية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث جاءت أهداف الألفية منسجمة مع الأهداف الوطنية للدولة.

و تضمن التقرير أهم التحديات التي تواجه الدولة في مجال التنمية و المتمثلة في تفعيل دور القطاع الخاص ليكون شريكا مهما و فعالا في عملية التنمية و العمل على تنويع مصادر الدخل و توسيع القاعدة الإنتاجية دون الاعتماد بشكل رئيسي على إنتاج النفط الخام و تصديره إضافة إلى تنمية الموارد البشرية و نقل التكنولوجيا حيث يجب أن تقوم الموارد البشرية المواطنة بكامل دورها في التنمية و استخدام أعلى التقنيات العالمية بما يلائم الظروف المحلية. إن هذه التحديات في الحقيقة تشكل جانبا من الأمور الأساسية التي تواجه الدولة و هي مقبلة على الدخول في نظام

اقتصادي عالمي جديد و هي في نفس الوقت قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية بحلول العام ٢٠١٥ حيث أنها تخطت عددا من هذه الأهداف و أصبحت في مقام الدول المتقدمة و هي ماضية لإستكمال العدد الآخر منها.

إن تحقيق هذه الأهداف الطموحة يتطلب الشراكة و التعاون بين الأجهزة الحكومية و كذلك المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص على النحو المحدد في إعلان الألفية لضمان مساهمة الجميع في تنفيذ الإعلان العالمي لخدمة المجتمع في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حفظه الله.

حميد بن أحمد المعلا
وزير التخطيط

تقرير الأهداف التنموية للألفية

لدولة الإمارات العربية المتحدة

أبريل ٢٠٠٤

المحتويات

أولاً : الملامح الرئيسية للدولة	٦
الموقع الجغرافي و التكوين السياسي	٦
السكان و التكوين الديموغرافي	٦
الاتجاهات الاجتماعية و الاقتصادية في الدولة	٧
ثانيا : أهم التحديات في مجال التنمية	٩
تفعيل دور القطاع الخاص	٩
تنويع مصادر الدخل	٩
تنمية الموارد البشرية و نقل التكنولوجيا	١٠
ثالثا : الأهداف التنموية للألفية	١١
الهدف الرئيسي الأول : المحافظة على المستوى المعيشي وتنميته	١١
الهدف الرئيسي الثاني : تحقيق التعليم الابتدائي للجميع	١٣
الهدف الرئيسي الثالث : تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تمكين المرأة	١٥
الهدف الرئيسي الرابع : تخفيض وفيات الأطفال	١٧
الهدف الرئيسي الخامس : تحسين صحة الأمهات	١٨
الهدف الرئيسي السادس : القضاء على مرض نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز و الملاريا و الأمراض المعدية الأخرى	١٩
الهدف الرئيسي السابع : ضمان الاستدامة البيئية	٢٢
الهدف الرئيسي الثامن: تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية	٢٥
المراجع	٢٦

مقدمة

تم التوصل إلى الأهداف التنموية للألفية من خلال عدد من المؤتمرات الدولية خلال عقد التسعينات . وفي سبتمبر من عام ٢٠٠٠م عقدت قمة الألفية و التي شارك فيها ١٤٧ رئيس دولة وحكومة و مثلت فيها ١٩١ دولة و تمت الموافقة على إعلان الألفية والتي انبثقت عنها مجموعة الأهداف وما يقابلها من المؤشرات و التي تمثل الأساس في هذا التقرير .

إن تقرير الأهداف التنموية للألفية يتضمن الأهداف الرئيسية التالية و التي تم التوصل إليها من خلال المؤتمر الدولي للألفية الإنمائية الدولية و التي يجري متابعتها و هي :

١ . القضاء على الفقر و الجوع .
٢ . تحقيق التعليم الابتدائي للجميع .
٣ . تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تمكين المرأة .
٤ . تخفيض وفيات الأطفال .
٥ . تحسين صحة الأمهات .
٦ . القضاء على مرض نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز و الملاريا و الأمراض المعدية الأخرى .
٧ . ضمان الاستدامة البيئية .
٨ . تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية.

وقد تضمن الإعلان الدولي أهدافا فرعية لكل من الأهداف الرئيسية أعلاه ينبغي أن تتحقق خلال خمسة و عشرين سنة خلال الفترة (١٩٩٠م) و (٢٠١٥م) مع العلم بأن أهداف الألفية تتضمن معظم الغايات و الأهداف التي تم تحديدها في المؤتمرات الدولية و اجتماعات القمة خلال التسعينات ، لذلك تم اختيار مؤشرات ملائمة لقياس التقدم الحاصل في تحقيق كل هدف فرعي ضمن الهدف الرئيسي الواحد و التي يجب أن ينظر إليها على أنها أداة لقياس الإنجاز و متابعته .

و في الحقيقة فإن هذه التقارير تبنى على أساس تبني القدرات الوطنية للعملية و قياس نتائجها و متابعتها للتقدم نحو أهداف الألفية بحيث يحدد القطر المعني الخطوات لتحديد كيفية تحقيق الأهداف آخذا بنظر الاعتبار إمكانياته و وضعه بحيث يستخدم استراتيجيات تنموية محددة تعمل على تطوير القدرات الوطنية و وضع القيادات السياسية و متخذي القرار أمام الواقع في استخدام الإجراءات و الآليات المطلوبة في وضع الإستراتيجيات و التنفيذ و المتابعة .

إن مثل هذه الإجراءات و السياسات المبنية على أهداف محددة مسبقا ، تتطلب استخدام قاعدة واسعة من البيانات و المعلومات مما يتطلب الاعتماد على جهاز إحصائي علمي متطور مدعوم بنظام إحصائي وطني متين و قاعدة بيانات عامة تتمتع بالشفافية . و على مستوى العالم فإن وجود قواعد بيانات قطرية دقيقة و مبنية على بحوث و مسوحات ميدانية واقعية ستعمل على تحسين قواعد البيانات العالمية وستعمل أيضا على تقليل التكاليف و الجهود في اتخاذ القرارات الصحيحة وصولاً إلى تحقيق أهداف الألفية التنموية .

و من المهم أن يولي هذا التقرير اهتماما لأولويات التنمية الوطنية و المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة و هذا يعني بأن أهداف الألفية يجب أن تتماشى مع وضع الدولة . إن ذلك يعني تكييف الأهداف و الغايات العالمية لتلائم الأهداف الوطنية لدولة الإمارات و التي تكون واحدة من البدائل التالية :

١ . تنفيذ و متابعة الأهداف والغايات كما جاءت في الإعلان العالمي .
٢ . أو اختيار بعض من الأهداف والغايات المناسبة والملائمة لأوضاع الدولة .
٣ . أو إضافة أهداف وغايات أخرى مناسبة لظروف الدولة وفي إطارا لإعلان العالمي .

وفي هذا المجال فقد تم اختيار الأهداف التالية و التي نرى بأنها الأهداف المطلوبة في ظل السياسات الاقتصادية الكلية و في نفس الوقت تندرج ضمن أهداف الألفية الإنمائية إضافة إلى أن بعض المؤشرات التي تعبر عن تطبيق ومتابعة هذه الأهداف قد تكون مختلفة بعض الشيء عن ما ورد في أهداف الألفية الإنمائية . هذه الأهداف جاءت ضمن هذا التقرير كما يلي :

١. المحافظة على المستوى المعيشي وتنميته.
٢. تحقيق التعليم الابتدائي للجميع .
٣. تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تمكين المرأة.
٤. تخفيض وفيات الأطفال.
٥. تحسين صحة الأمهات
٦. : القضاء على:
أ. فيروس نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز.
ب. الملاريا و الأمراض المعدية الأخرى.
٧. ضمان الاستدامة البيئية.
٨. تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية.

لقد تم الحصول على البيانات المطلوبة لأغراض هذا التقرير من الجهات الحكومية على المستويين الاتحادي و المحلي و عدد من منظمات المجتمع المدني وقد شاركت جهات عديدة في إعداد هذا التقرير تماشياً مع الإرشادات الاسترشادية لإعداد التقرير حيث مثلت كافة الجهات عبر لجنة ضمت في عضويتها المؤسسات الحكومية ذات العلاقة و القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات التخطيطية الأخرى والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

عملت وزارة التخطيط في تلك اللجنة على تحليل البيانات و تقديمها بشكلها الحالي متناسقة مع أهداف الألفية المعلنة. إضافة إلى ما تم من لقاءات و اجتماعات مع الجهات ذات العلاقة كل ما كان ذلك ضروريا.

نظرة عامة على الأهداف التنموية للألفية

الأهداف		تحقيق الأهداف				حالة البيئة المساندة			
		محتمل	ممكن	غير ممكن	نقص في البيانات	قوية	مقبولة	ضعيفة و لكنها متحسنة	ضعيفة
المحافظة على المستوى المعيشي وتنميته			X			X			
تحقيق التعليم الابتدائي للجميع			X			X			
تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تمكين المرأة			X			X			
تخفيض وفيات الأطفال			X			X			
تحسين صحة الأمهات			X			X			
القضاء على	أ.مرض نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز		X			X			
	ب .الملاريا والأمراض المعدية الأخرى		X			X			
ضمان الاستدامة البيئية			X			X			
تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية			X			X			

قدرات المتابعة و التقييم

الأهداف		جمع البيانات			جودة المسوح			المتابعة الإحصائية			سياسة المعلومات الإحصائية			المتابعة و التقييم		
		قوي	متوسط	ضعيف	قوي	متوسط	ضعيف	قوي	متوسط	ضعيف	قوي	متوسط	ضعيف	قوي	متوسط	ضعيف
المحافظة على المستوى المعيشي وتنميته			X		X	X			X			X			X	
تحقيق التعليم الابتدائي للجميع		X			X			X			X			X		
تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تمكين المرأة			X			X			X			X		X		
تخفيض وفيات الأطفال		X			X			X			X			X		
تحسين صحة الأمهات		X			X			X			X			X		
القضاء على	أ.مرض نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز	X			X			X			X			X		
	ب .الملاريا والأمراض المعدية الأخرى	X			X			X			X			X		
ضمان الاستدامة البيئية			X			X			X			X		X		
تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية			X			X			X			X		X		

أولاً : الملامح الرئيسية للدولة

الموقع الجغرافي و التكوين السياسي :

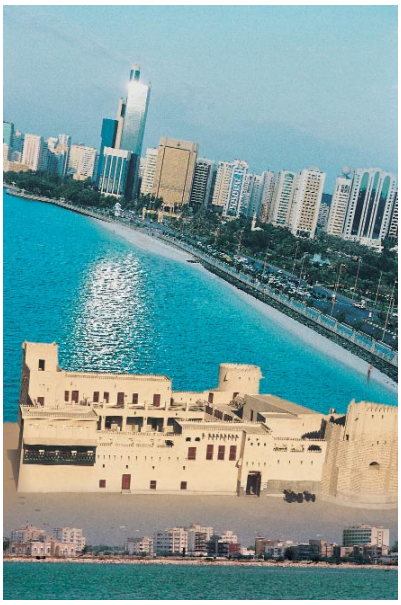

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقعا جغرافيا وسطيا في الخليج العربي حيث تحدها من الشمال و الشمال الغربي مياه الخليج و من الغرب دولة قطر و المملكة العربية السعودية و من الجنوب سلطنة عمان و المملكة العربية السعودية و من الشرق خليج عمان و سلطنة عمان .

وتبلغ مساحة الدولة نحو ٨٣٦٠٠ كيلومتر مربع و تتضمن عددا من الجزر بمساحة ٥٩٠٠ كيلومتر مربع و هي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث المساحة . و تمتد دولة الإمارات فوق منطقة بحرية شديدة الضحالة تضم الكثير من الجزر و الصخور المرجانية . و يمكن تقسيم الدولة إلى ثلاث مناطق أيكولوجية هي مناطق جبلية في الشمال الشرقي ، مناطق صحراوية و مناطق ساحلية و تغطي الصحراء حوالي ٨٠ من مساحة الدولة خاصة في المنطقة الغربية .

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من نظام إتحادي أنشئ في ٢ ديسمبر من العام ١٩٧١ . و يضم الإتحاد سبع إمارات هي : إمارة أبو ظبي ، إمارة دبي ، إمارة الشارقة ، إمارة عجمان ، إمارة أم القيوين ، إمارة رأس الخيمة و إمارة الفجيرة.

وتمثل مدينة أبو ظبي العاصمة السياسية و يرأس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حفظه الله يعاونه حكام الإمارات و يكونون المجلس الأعلى للإتحاد و هو يمثل السلطة السيادية للدولة. وهناك المجلس الوطني الإتحادي الذي يمثل السلطة التشريعية ومجلس الوزراء الذي يمثل السلطة التنفيذية.

ومن أهم المدن : مدينة أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القيوين ، رأس الخيمة ، الفجيرة، العين و دبا و خورفكان.

و من الناحية الإدارية فإن شؤون الإمارات تدار بواسطة جهاز حكومي محلي يعني بالشؤون الداخلية للإمارة و يقوم بالتنسيق مع الجهاز الحكومي الإتحادي .

السكان و التكوين الديموغرافي :

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا متواصلا في أعداد السكان . فقد بلغ عدد السكان ٢٤١١ ألف نسمة في العام ١٩٩٥ و ٣٧٥٤ ألف نسمة في العام ٢٠٠٢ و كانت معظم هذه الزيادات نتيجة للاستقدام الكثيف للعمالة التي وفدت إلى الدولة لمقابلة التطورات الاقتصادية السريعة خاصة خلال عقدي السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي حيث ارتفع عدد المشتغلين من ١٢١٧ ألف في عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٣١ ألف عامل في عام ٢٠٠٢ . (*)

(*) بيانات التعداد العام للسكان ١٩٩٥و عدد من التقارير الاقتصادية الصادرة عن إدارة التخطيط / وزارة التخطيط

الاتجاهات الاجتماعية و الاقتصادية في الدولة:

إن اكتشاف النفط الخام و إنتاجه تجاريا في دولة الإمارات العربية المتحدة أوجد أوضاعا اقتصادية جديدة تمثلت في توافر موارد مالية كبيرة استدعت أن تقوم الحكومة باستثمار هذه الموارد في تطوير مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية . و أدى قيام الاتحاد في العام ١٩٧١ و ازدياد مهام الحكومة التنموية و المتمثلة في بناء اقتصاد الدولة وفق أسس جديدة خاصة في مجال الخدمات العامة و تهيئة الظروف المناسبة للتنمية الشاملة، إلى التفكير بأهمية و ضرورة تنظيم عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل يتيح الاستفادة القصوى للسكان من جهة و استغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل من جهة أخرى .

لقد اعتمدت الدولة خلال فترة السبعينات وثيقة الأهداف العامة الرئيسية للتنمية وهي وثيقة شاملة للأهداف بعيدة المدى ، و قد تضمنت ما يلي :

١. تتم التنمية الاقتصادية على أساس متوازن بالنسبة لكل الدولة و جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية.
٢. دعم الاقتصاد القومي و تعزيز قدراته على الاعتماد الذاتي و تغيير الهيكل الإنتاجي و تنويع أنشطته و تعظيم طاقاته لدفع النمو بشكل متواصل .
٣. الإنسان في دولة الإمارات هو الغاية و الخدمات الاجتماعية على اختلافها حق أساسي لكل المواطنين مع حقهم الكامل في التعليم .
٤. تحقيق رفاهية المجتمع كهدف أساسي للتنمية مع تأكيد الرفاهية للأجيال القادمة .
٥. تنمية القوى العاملة الوطنية بهدف النهوض بالاحتياجات المختلفة للتنمية .

لقد كان لمسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دولة الإمارات خلال الفترة الماضية أثره الكبير في تشكيل الأوضاع الاقتصادية للمجتمع بالصورة القائمة بالرغم من أثر الأوضاع الاقتصادية العالمية التي سادت في تلك الفترة على أوضاع النفط الخام و الأوضاع السياسية و الاقتصادية بشكل عام .

واستنادا إلى الأسس و المبادئ العامة للتنمية و التي اعتمدتها الدولة فقد أمكن نتيجة للجهود الجادة و الإدارة الحكيمة على مختلف المستويات تحقيق إنجازات عديدة يمكن أن تعبر عنها مؤشرات اقتصادية و اجتماعية تعتبر متميزة حسب المقارنات الدولية. و ترجع هذه التطورات و الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية بدرجة كبيرة إلى الموارد النفطية التي أمكن استغلالها استغلالا كفؤا و رشيدا و ذلك في توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق التنمية في باقي القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة و الصناعة و التجارة و الخدمات و ذلك بهدف تنويع مصادر الدخل و توسيع القاعدة الإنتاجية و عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة و الدخل في المجتمع ، و لقد واصلت القطاعات الاقتصادية في الدولة في الفترة الماضية نموها مستفيدة من الإيرادات النفطية مما انعكس على مجمل اقتصاد الإمارات الذي حقق معدلات نمو عالية .

و يبين الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية في الدولة خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢:

جدول رقم (١)

أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

للفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٢ (مليون درهم)

المؤشرات	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٢
الناتج المحلي الإجمالي	١٢٥٢٦٦	٢٥٧٩٧٩	٢٦١٣٧٠
الدخل القومي	١٠٥٩٨٤	٢٢٨٩٩٢	٢٢٦٤٨٤
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	٢٠١٢٠	٣٩٨٨٥	٤٤٢٢٨
الإنفاق الاستهلاكي العائلي	٤٦٧١٧	١١٢٥٧٤	١٣٢٠٣٢
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٢٤٠٦٤	٥٧٣٩٨	٦١٧٧٦
حجم الأجور	٢٨٠١٩	٦٥٥٩٧	٧٥٨٧٨

المصدر : التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة التخطيط/إدارة التخطيط العام/سنوات مختلفة .

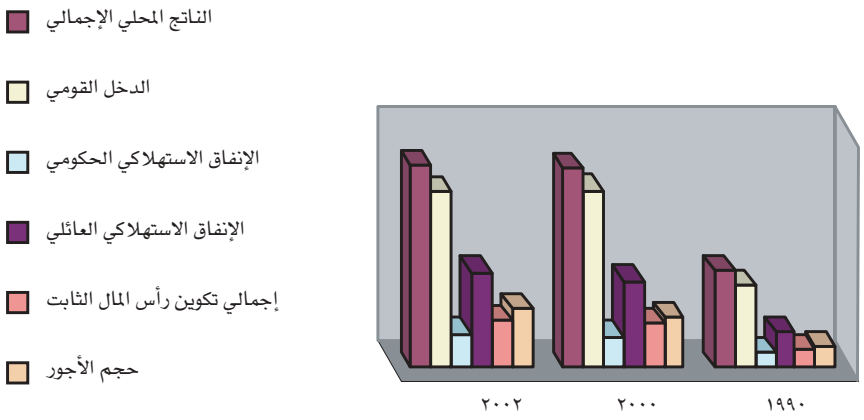

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي و من ثم الدخل القومي زيادات ملحوظة نتيجة ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتركز جهود الدولة في تنويع الأنشطة الاقتصادية و من المنتظر أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي و من ثم الدخل القومي الزيادة نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار النفط و النمو المتزايد للقطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية.

وقد حرصت الدولة على استمرار المحافظة على الخدمات المقدمة للسكان في مجال التعليم و الصحة و خدمات الرعاية الاجتماعية لاسيما خدمات الرقابة الغذائية و المحافظة على البيئة و تنميتها و توفير الأمن داخليا و خارجيا و نشر العدالة مما انعكس على مستوى المعيشة العالي الذي يعيشه الإنسان على أرض دولة الإمارات .

ثانيا : أهم التحديات في مجال التنمية :

من المعلوم ان هناك العديد من القضايا التي تمثل تحديا في مجال التنمية و هذه القضايا تلقى العناية والاهتمام في المناقشات والمؤتمرات التي تعقد في الدولة . إن الأمن و التنمية يعتبران من الأمور التي تدعم كل منها الأخرى حيث يمثل الأمن الأساس الحتمي الذي تقوم عليه التنمية الشاملة في الدولة و التي تعد أحد أهم مرتكزاته باعتباره أهم القضايا و التحديات المطلوبة لاستقرار المجتمع و دعم توجهاته التنموية .

ومن أهم القضايا التي تتطلب تبني سياسات وبناء إستراتيجيات بشأنها ما يلي :

١ . تفعيل دور القطاع الخاص :

يلاحظ بشكل عام أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتبع منهجا اقتصاديا حرا و تعطي الفرصة كاملة للقطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية . فلقد قامت الدولة منذ نشأتها بتقديم دعم غير مباشر للقطاع الخاص و ذلك عن طريق قيامها بتهيئة البيئة المناسبة بإنشاء البنية الأساسية في المجتمع إضافة إلى الدعم المباشر الذي تمثل في:

١. توزيع المزارع على المزارعين و القيام بالتسويق التعاوني لمنتجاتهم .
٢. توفير الدعم المالي و المادي لصيادي الأسماك .
٣. توفير احتياجات المرافق الاقتصادية من خدمات المياه و الكهرباء و المرافق الأخرى بأسعار تشجيعية .
٤. إعفاء الآلات و المواد الخام اللازمة للمصانع من الرسوم الجمركية و الضريبية و تقديم القروض لهم بشروط ميسرة .
٥. التوسع في إقامة المدن و المناطق الصناعية و إمدادها بكافة الخدمات و المرافق اللازمة .

أما بالنسبة لتطبيق سياسة الخصخصة و التي ترتكز على بيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص فإنه نظرا لحداثة التجربة في الدولة فإن تنفيذها بهذا المعني سيأخذ بعض الوقت و يتطلب مزيدا من الدراسة من المختصين .

و بشكل عام فإن الأخذ بسياسة الخصخصة لا يعني عدم قيام الدولة بدورها الفاعل في الحياة الاقتصادية حيث أن نجاح هذه السياسة سيتطلب قيام الدولة بالتدخل لتوفير المقومات اللازمة لإنجاح هذه السياسة و منها دعم أسواق الأوراق المالية و استمرار الدولة في تحمل أعباء البنية الأساسية.

٢ . تنويع مصادر الدخل :

يمثل النفط القطاع الأساس في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي و قد أدركت هذه الدول أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد القومي و يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة التغيرات في أسواق النفط مثل قلة الطلب و انخفاض الأسعار .

وقد استطاعت الدولة خلال الفترة الزمنية الماضية أن تقلل اعتمادها على النفط بصورة كبيرة و يتضح ذلك من خلال تتبع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت مساهمة هذه القطاعات من ٥٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٠ إلى ٦٨٪ في العام ١٩٩٥ و إلى أكثر من ٧٢٪ في العام ٢٠٠٢ مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٨٪ و نجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل (*).

إن هذا لا يقلل بطبيعة الحال من أهمية النفط فما زالت عائداته تمثل الأساس في تمويل الاقتصاد القومي و بفضل هذه العائدات يتم توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات و تمويل الاستثمارات فيها .

وتتوقع الدوائر الاقتصادية أن يكون هناك دورا مستقبليا كبيرا لقطاع الصناعة التحويلية لعدة أسباب منها توافر المقومات الأساسية لهذا القطاع مثل البنية الأساسية و شبكة الاتصالات و توافر التمويل اللازم للحصول على التكنولوجيا المطلوبة إضافة إلى محدودية فرص الاستثمار في القطاعات الأخرى كالزراعة و تأثرها بالظروف المناخية و نوعية الأراضي الزراعية و ندرة المياه ، و كذلك قطاع البناء و التشييد و ذلك لتشبع هذا القطاع باستكمال الهياكل الأساسية و تحديث معظم المباني السكنية و كفايتها .

٣ . تنمية الموارد البشرية و نقل التكنولوجيا :

تعد قضية تنمية الموارد البشرية و نقل التكنولوجيا من القضايا الرئيسية في أي عملية تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . حيث أن هناك علاقة وثيقة بين نظام التعليم السائد و قضية نقل التكنولوجيا و التي تمثل الأسلوب التطبيقي للمبادئ العلمية .

إن إدراك الدولة لقيمة الثروة البشرية هو في الحقيقة الدافع الأساس للاهتمام بالتعليم و التدريب إضافة إلى التفكير في الوسائل الفعالة التي توفر أفضل فرص التعليم و التدريب لأفراد المجتمع وفقا لقدراتهم و قابليتهم و التي تتيح لكل فرد من أفراد المجتمع حصته من التعليم و التدريب من خلال عمليات الإعداد المهني في صورها المتعددة بهدف تنمية ثروته البشرية .

ومن المعلوم أن للتكنولوجيا شروط اساسية لا بد من توافرها و هي الموارد البشرية و الآلات بالإضافة إلى ضرورة توفر المواد الخام المطلوب تصنيعها باستخدام التكنولوجيا الجديدة و توافر الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية . وعلى ذلك فإنه لا بد من النظر إلى قضية نقل التكنولوجيا من خلال دراسة هذه المكونات الأساسية ،أي : الموارد البشرية ، الآلات ، المواد الخام و الأسواق بهدف معرفة أي من هذه المكونات يمثل العائق الذي يواجه عملية نقل التكنولوجيا لتمهيد البيئة اللازمة و المناسبة لنقل التكنولوجيا .

لقد خطت الدولة خطوات كبيرة في مجال استخدام التقنيات الحديثة في الإدارة و الإنتاج و منها تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية الذي وفر للدولة الوقت و الجهد و أدى إلى زيادة كفاءة الإنتاج . إضافة إلى الاستخدام الواسع في الدولة للإنترنت مما عمل على توسيع المعرفة و العلم لدى طبقة واسعة من أفراد المجتمع .

إن توسيع المعرفة و التوسع في الربط الإلكتروني إضافة إلى خدمات الاتصالات المتقدمة أدت إلى تطوير مهارات و معارف الأفراد في المجتمع .

(*) التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠٠٢ وزارة التخطيط/ إدارة التخطيط العام/ جدول رقم ١

ثالثا : الأهداف التنموية للألفية

الهدف الرئيسي الأول : المحافظة على المستوى المعيشي وتنميته :

هناك عدد من المؤشرات التي تعتبر مقياسا عاما للتوصل إلى هذا الهدف ومن هذه المؤشرات ما يلي:

١. نسبة السكان بمعدل دخل أقل من ١ دولار في اليوم.
٢. نسبة تفاوت الفقر.
٣. نصيب القسم الأفقر من الاستهلاك القومي.
٤. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الطعام أي السعرات الحرارية المطلوبة.

وباستعراضنا لهذه المؤشرات نجد عدم توفر دراسات معمقة في الدولة حول هذا الجانب و ذلك لارتفاع مستوى الدخل بمعدلات تتلاقى مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مما لا يخلق الدوافع القوية لدراسة هذه الظاهرة، إلا أن إمارتي أبو ظبي و دبي قامتا بتنفيذ مسوحات ميدانية حول دخل و إنفاق الأسر المواطنة و الوافدة. ومن واقع مسح ميزانية الأسرة في إمارة أبو ظبي لعام ١٩٩٧ فإن الجدول التالي يبين النسبة المئوية لفئات الدخل و الإنفاق الشهري و منها يتضح بأن النسبة العالية تتركز في فئات الدخل العليا إضافة إلى أن فئات الدخل و الإنفاق الدنيا تشكل أقل من ١٪ من الأسر .

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية لفئات الدخل و الإنفاق في إمارة أبو ظبي لسنة ١٩٩٧

(بالدرهم)

الفئات	أقل من ٣٠٠٠	أكثر من ٩٠٠٠	أكثر من ١٥٠٠٠	أكثر من ٢١٠٠٠	أكثر من ٣٣٠٠٠
الدخل	٠,٧١	١١,٥	٨,٦	٥,٥	٢٨,٨
الإنفاق	٠,٩٨	١١,٩	٩,٢	٥,٥	٢٤,٤

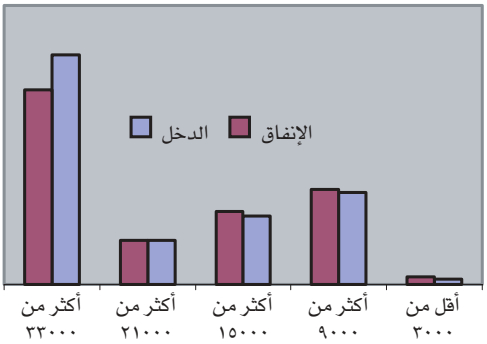

المصدر : النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة ١٩٩٦-١٩٩٧ ، الجزء الثاني بيانات الإنفاق و الجزء الثالث بيانات الدخل ، إمارة أبو ظبي - دائرة التخطيط-الشعبة الإحصائية .

وأجريت دراسة حول السلوك الاستهلاكي والعلاقة بين الدخل و الإنفاق للبيانات أعلاه وتبين أن أسر مجتمع إمارة أبو ظبي تخصص أكثر من نصف نفقاتها الكلية لفئات الإيجارات و الطعام و المواصلات و تولي اهتماما خاصا لفئة التعليم عند زيادة الدخل و كذلك لا يوجد فرق جوهري بين السلوك الاستهلاكي في كل من الحضر و الريف ، و يبدو أيضا أن مجتمع الإمارات يهتم بشكل كبير بالتعليم. من ذلك يمكن الاستدلال بأن الجزء الكبير من الدخل يوجه بشكل أساسي نحو إشباع الحاجات الأساسية لمعظم الأسر في إمارة أبو ظبي إضافة إلى ذلك فيمكن الاستدلال ببعض المؤشرات الأخرى المتوفرة لمتوسط نصيب الفرد في الدولة و بشكل إجمالي كما يلي :

جدول رقم (٣)

متوسط نصيب الفرد من بعض المتغيرات الاقتصادية

١٩٩٠ – ٢٠٠٢

متوسط نصيب الفرد من : (بالألف درهم)	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢
الناتج المحلي الإجمالي	٦٨	٦٥	٨٠	٧٠,٧
الدخل القومي	٥٨	٥٩	٧١	٦٠
الاستهلاك الخاص	٢٦	٣١	٣٥	٣٥
المتوسط العام للأجور	٣٥	٣٣	٣٤	٣٤

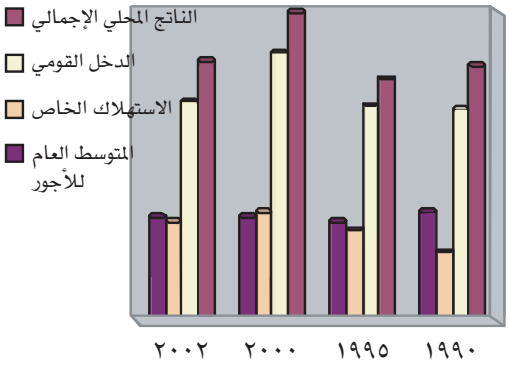

المصدر: وزارة التخطيط / إدارة التخطيط / التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٢ جدول رقم ٢

حيث يلاحظ بأن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٠,١٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠ –٢٠٠٢ بينما بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ٠,٣٪ خلال نفس الفترة في حين نلاحظ بأن معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص قد بلغ ٢٪ و حافظ المتوسط العام للأجور على الثبات النسبي تقريبا . و يعود معدل النمو المنخفض لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي إلى سببين رئيسيين هما :

١. الزيادة السريعة في معدل نمو السكان بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد العمالة الوافدة إلى الدولة .
٢. تذبذب أسعار النفط العالمية بدرجات متفاوتة نتيجة لمجمل الأحداث الاقتصادية و السياسية في المنطقة .

وهذا ما انعكس على الثبات النسبي للمتوسط العام للأجور و بدوره انعكس على متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص و الذي عادة ينعكس على المتطلبات الأساسية في ضوء وجود أعداد كبيرة من السكان الوافدين مع عوائلهم . ويتوقع استمرار نفس الوضع مستقبلا أو العمل على التقليل منه نتيجة لسياسة الدولة في التوطين التدريجي للوظائف في الدولة فمن المتوقع أن يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يوازي ٨٣ ألف درهم و متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ما يوازي ٧٢ ألف درهم في العام ٢٠١٥ في ظل افتراضات الوضع الدولي القادم و الوضع العام للصادرات النفطية في منطقة الاضطرابات الإقليمية. و يعتبر هذا المتوسط للدخل من المتوسطات العالية مقارنة ببقية دول المنطقة و دول العالم المتقدمة الأخرى.

و من السياسات الأخرى التي تستخدمها الدولة منذ بداية الثمانينات في رفع المستوى المعاشي العمل على توزيع الأراضي و البيوت الشعبية على الأسر الجديدة والممتدة من المواطنين وبدون مقابل فقد كانت جملة المساكن الشعبية القائمة في عام ١٩٨٥ هي ٣٩٠٩٣ بيتا شعبيا إرتفعت إلى ٤٠٩٦١ بيتا شعبيا في عام ١٩٩٥ و إلى ٦٢٧٣٣ بيتا شعبيا في عام ٢٠٠٢ و لا تزال الدولة تتبع هذه البرامج و السياسات بهدف توفير سكن لائق لكل مواطن .

جدول رقم (٤)

عدد المساكن الشعبية الموزعة على المواطنين ١٩٨٥ – ٢٠٠٢

السنة	العدد
١٩٨٥	٣٩٠٩٣
١٩٩٥	٤٠٩٦١
٢٠٠٢	٦٢٧٨٣

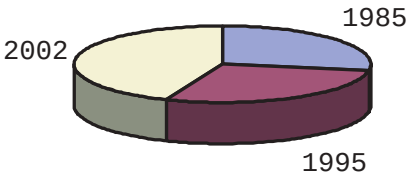

و يمكن ملاحظة بأنه تم وضع نظام متكامل للشؤون الاجتماعية في الدولة من خلال وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية. ففي عام ١٩٩٩ صدر تشريع خاص بتنظيم الشؤون الاجتماعية يتم بموجبه تقديم إعانات للأرامل و الأيتام والمعوقين و المسنين و المطلقات و غيرهم من ذوي الاحتياجات الاجتماعية و بلغت جملة الإعانات التي قدمتها الوزارة في عام ٢٠٠٢ حوالي ٦٥٦ مليون درهم بينما كانت تبلغ في عام ١٩٩٥ ما قيمته ٥٣٠ مليون درهم (*) .

و قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت نسبة استحقاقات الضمان الاجتماعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين ١٪ إلى ٢٪ و هي تعتبر من النسب المنخفضة قياسا بعدد من دول العالم و في الحقيقة فإن ذلك يعود إلى أسباب عديدة أهمها هو :

١ . ارتفاع مستوى الدخل في دولة الإمارات.

٢ . انخفاض الفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي نتيجة للسبب الوارد أعلاه . (*)

الهدف الرئيسي الثاني : تحقيق التعليم الابتدائي للجميع

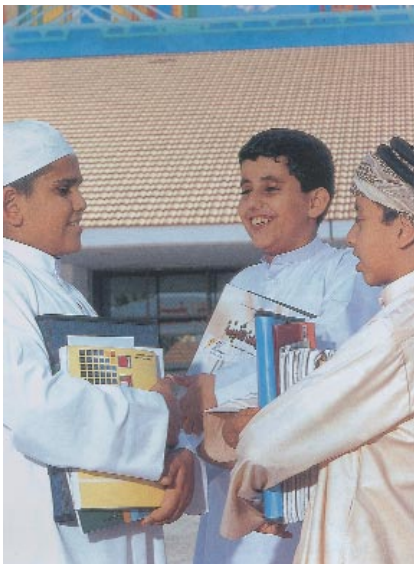

ترتكز إستراتيجية الدولة في مجال التعليم على تشجيع الأجيال الناشئة على المشاركة في مسيرة التنمية في الدولة إضافة إلى أن وثيقة السياسة التعليمية تضمنت عدد من التوجهات الفكرية الأساسية وهي :

١. اعتبار التعليم عاملا أساسيا من عوامل تحقيق الاستقرار و الأمن الوطني و تأكيد دوره في تنمية الطاقة البشرية بقدرات تستطيع بها مجاراة التغيرات الجارية في المجتمع الإقليمي و الدولي .

٢. تحقيق مزيد من ملائمة التعليم للاحتياجات الوطنية و المجتمعية و خاصة فيما يتعلق بالربط بين التعليم و احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

٣. تعزيز الانتماء الثقافي و تأكيد الهوية الحضارية للمتعلم .

وبناء على ذلك عملت الدولة و بعد مطلع الخمسينات على تشجيع التعليم النظامي. ففي عام ١٩٦٢ كانت هناك ٢٩ مدرسة تستوعب ٥٤٩٤ طالبا وطالبة، ثم ارتفع هذا العدد بشكل متزايد ليصل مع قيام دولة الإتحاد في العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ إلى ١٣٢ مدرسة حكومية تضم ٤٠١١٥ طالبا وطالبة ، و زادت ميزانية التعليم من ٢٤٧ مليون درهم في عام ١٩٧٣ إلى ١٣٣٩ مليون درهم في عام ١٩٧٧ و إلى ١٧٠٩ في عام ١٩٩٤ و من ثم إلى ٣١٩٠ مليون درهم في العام ١٩٩٧ وإلى اكثر من أربعة مليارات في العام ٢٠٠٣(**) .

لقد جاءت سياسة الدولة في مجال التعليم نتيجة لتزايد عدد السكان مما دعى إلى توسع الدولة في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى والجدول التالي يبين تطور التعليم في الدولة خلال الفترة ٩٠ / ١٩٩١- ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م .

(*) تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة حول التنمية المستدامة /لجنة خاصة / تقرير مقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة / جوهانسبرك/ جنوب أفريقيا ٢٦ أغسطس-٤ سبتمبر ٢٠٠٢. (**) وزارة التربية والتعليم والشباب

جدول رقم (٥)

تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٩٠ / ١٩٩١م إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

السنة ونوعية التعليم		المدارس			الطلبة		الهيئات التعليمية والإدارية	
		ذكور	إناث	مختلط	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٩٠/ ١٩٩١	عام	٢٢٢	٢٢٠	٥٧	١٢٨٣٠٣	١٢٩٤٧٠	٨٥٧٧	١١٤٩٧
	خاص	٣	١	٢٦٦	٦٨٥٣٨	٥٧٥٩٩	١٧١٦	٦٣٦٠
	مجموع	٢٢٥	٢٢١	٣٢٣	١٩٦٨٤١	١٨٧٠٦٩	١٠٢٩٣	١٧٨٥٧
١٩٩٢/ ١٩٩٣	عام	٢٣٨	٢٣٣	٦٣	١٣٣٦٤٥	١٣٦٩١٥	٩٢١٨	١٣٢٩٦
	خاص	٤	١	٣١٦	٨١٠١٤	٦٨٤٦٣	٢١٣٤	٨٠١٣
	مجموع	٢٤٢	٢٣٤	٣٧٩	٢١٤٦٥٩	٢٠٥٣٧٨	١١٣٥٢	٢١٣٠٩
١٩٩٥/ ١٩٩٦	عام	٢٧٢	٢٦٣	٨٠	١٤٦٠٣٢	١٤٩٢٩٠	١٠٤٩٢	١٤٧٩٥
	خاص	٢	١	٣٧٤	١٠٤١٠٤	٨٨١٢٢	٢٨٠٠	١٠٥٢٧
	مجموع	٢٧٤	٢٦٤	٤٥٤	٢٥٠١٣٦	٢٣٧٤١٢	١٣٢٩٢	٢٥٣٢٢
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	عام	٣٢١	٣٠٩	٩٨	١٥٧٣٤٦	١٦٠٩٢١	١٠٩٢٥	١٦٧٠٧
	خاص	٣	٢	٤٣٤	١٣٤٣٠٨	١١٦٢١٦	٣٩٥٣	١٣٨٥٠
	مجموع	٣٢٤	٣١١	٥٣٢	٢٩١٦٥٤	٢٧٧١٣٧	١٤٨٧٨	٣٠٥٥٧
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	عام	٣٣٣	٣١٠	١٠١	١٥٠٨٢٣	١٥٥٨١٧	١٠٧٣٧	١٧٢١٧
	خاص	٥	٥	٤٥٤	١٥٤٦٣٦	١٣٥٣٩٦	٤٥٠١	١٥٨٣٥
	مجموع	٣٣٨	٣١٥	٥٥٥	٣٠٥٤٥٩	٢٩١٢١٣	١٥٢٣٨	٣٣٠٥٢

المصدر : وزارة التربية و التعليم و الشباب

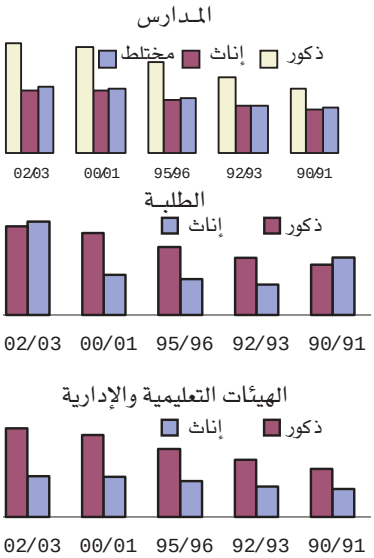

وخلال تتبع البيانات الطلابية مقارنة مع النمو السكاني يلاحظ تطور المؤشرات التعليمية للمرحلة الابتدائية حيث بلغ معدل القيد الصافي في الصف الأول الابتدائي خلال العام ١٩٩٥ (٩٧,٤) للذكور والإناث وبلغ المعدل للإناث (٩٨,٧)، وكذلك معدل القيد الإجمالي للصف الأول الابتدائي بلغ (١٠٤,٩) لكلا الجنسين في حين كان المعدل للإناث (١٠٣,٩)، والجدولين التاليين يوضحان معدلات الالتحاق في المرحلة الابتدائية :

جدول رقم (٦)

معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي في الصف الأول الابتدائي

خلال عامي ١٩٩٥و٢٠٠٠م

السنة	معدل القيد الإجمالي			معدل القيد الصافي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
١٩٩٥	١٠٣,٩	١٠١,٣	١٠٤,٩	٩٦,٢	٩٨,٧	٩٧,٤
٢٠٠٠	١٠٤,٢	١٠٢,٧	١٠٣,٥	٩٦,٤	٩٧,٦	٩٧

المصدر : وزارة التربية و التعليم و الشباب

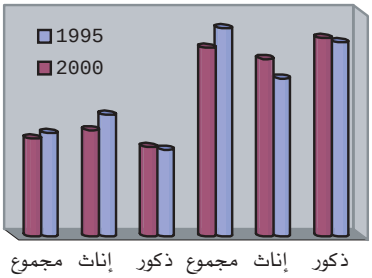

جدول رقم (٧)

معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي في المرحلة الابتدائية خلال عامي

١٩٩٥ و ٢٠٠٠م

السنة	معدل القيد الإجمالي			معدل القيد الصافي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
١٩٩٥	١٠٤,٤	١٠٤,٨	١٠٤,٦	٩٤,٥	٩٧,٤	٩٥,٩
٢٠٠٠	١٠١,٩	١٠٤,١	١٣٠,٠	٩٧,٩	٩٧,٨	٩٧,٨

المصدر : وزارة التربية و التعليم و الشباب

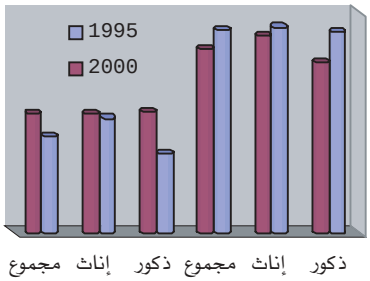

ومن خلال هذه المؤشرات يتضح لنا أن الدولة لا تألو جهداً في توفير مقعد دراسي لكل طفل على أرضها في الحضر أو الريف على حد سواء، الأمر الذي يؤكد على سهولة تحقيق تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥م في دولة الإمارات إن لم يكن محققاً الآن.

هذا وتبلغ نسبة التلاميذ الذين أكملوا الدراسة حتى الصف الخامس الابتدائي في العام الدراسي ٩٩٩١/٨٩م (٩٥,٦٪) لكلا الجنسين وللإناث منهم (٩٦,٦٪) وتسعى الوزارة جاهدة إلى تطوير الورقة الامتحانية لتخفيض نسب الرسوب وكذلك القضاء على حالات التسرب في الطلبة لهذه المرحلة حيث أقرت الدولة إلزامية التعليم حتى الصف التاسع من التعليم الأساسي.

وركزت الدولة اهتمامها كذلك على تعليم الكبار ممن فاتتهم الفرصة للتعليم و استحدثت إدارة خاصة لتعليمهم بهدف إتاحة فرص التعليم لجميع الراغبين بدءا من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث ثانوي حيث بلغ عدد الدارسين في ١٣٩ مركزا و جمعية نسائية خلال عام ١٩٩٧ أكثر من ١٨١٦٣ دارسا و دارسة .

وأقرت الدولة في عام ١٩٨٩ الحملة الشاملة لمحو الأمية و تعليم الكبار لدى جميع المواطنين و وضع سقفا زمنيا للانتهاء منها مع بداية عام ٢٠٠٠. و من أجل تغطية احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية الماهرة اتجهت الدولة إلى إنشاء مدارس و معاهد فنية و مهنية متخصصة إضافة إلى إنشاء مجموعة من الجامعات الحكومية و الخاصة و ارتفعت نسبة الطلاب الذين التحقوا بالجامعات في الدولة بحوالي ٩,١٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقارنة بالعام الدراسي السابق(*) .

الهدف الرئيسي الثالث : تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تمكين المرأة :

تؤكد القيادة السياسية في دولة الإمارات على أن عملية التنمية الشاملة التي يشارك فيها كل من الرجل و المرأة هي السبيل الوحيد لرفع مكانة المجتمع و وصوله إلى مكانة متقدمة و راقية.

لقد بات واضحا أن حق المرأة في المساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية يمثل ركيزة أساسية في التنمية المستدامة و هو في نفس الوقت ضرورة تمليها متطلبات التطوير الاجتماعي و النمو الاقتصادي و الأمن القومي.

التوزيع النسبي للمرأة المواطنة حسب الحالة التعليمية (١٠ سنوات فأكثر)

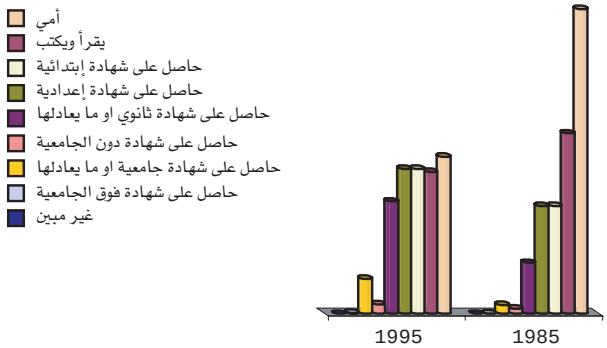

تشير البيانات المتوفرة أعلاه (من خلال تعدادات السكان) بأن الدولة قد أتاحت للمرأة فرص التعليم انطلاقا من مبدأ حق المرأة الكامل في المساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث أن التخطيط السليم يجب أن يأخذ في اعتباره مدى مساهمة المرأة في سوق العمل و مدى المشاركة في صنع القرار .

(*) وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء

جدول رقم (٨)

عدد الطالبات بمراحل التعليم المختلفة لعام١٩٩٠-٢٠٠٣

السنة	العدد
١٩٩٠-١٩٩١	١٨٧٠٦٩
١٩٩٥-١٩٩٦	٢٣٧٤١٢
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٩١٢١٣

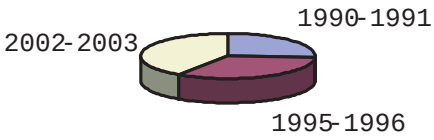

المصدر: وزارة التخطيط

وتؤكد معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم قبل الجامعي (الابتدائي ، الإعدادي و الثانوي) تحسن مستوى التعليم الذي تحصل عليه المرأة حيث تشير البيانات إلى أن هذه المعدلات ارتفعت من حوالي ٤٩٪ في عام ١٩٨٦/٨٥إلى حوالي ٨٠٪ في عام ١٩٩٦/٩٥ و هي أعلى من معدلات القيد الإجمالية للذكور وهذا يشير إلى تزايد الرغبة والاهتمام من جانب الإناث في مواصلة التعليم مقارنة برغبة الذكور واهتماماتهم .

ويلاحظ من خلال مراجعة أعداد الطلبة المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية و الخاصة، بأن عدد الطالبات ارتفع من ١٨٧٠٦٩ طالبة في العام الدراسي ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٣٧٤١٢ طالبة في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ وإلى٢٩١٢١٣ طالبة في العام الدراسي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وهذا يدل على أن سياسة الدولة التعليمية هي في إتاحة فرص التعليم لكلا الجنسين على حد سواء حيث بلغت نسبة الإناث في المرحلة الابتدائية في العام ١٩٩٦/٩٥ (٩٨,٧٪) و في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغت النسبة للإناث (١٠٠,٨٪) و من خلال ذلك يلاحظ تساوي النسب تقريبا مما يعزز حرص الدولة على التعليم لكلا الجنسين دون تمييز كما نص على ذلك دستور دولة الإمارات العربية المتحدة و كذلك الأمر في المرحلة الثانوية فنسب الإناث في المدارس تزيد على نسب الذكور في نفس المرحلة حيث أن الفرق في هذه المرحلة يعود إلى تسرب الطلبة الذكور و تحولهم إلى العمل (*) .

وبالرغم من الزيادة الكبيرة و التحسن الذي طرأ على تعليم المرأة فإن عمل المرأة ما زال يتطلب المزيد من العمل لمواكبة التطور في مساهمة و انخراط المرأة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وهذا يعود إلى أن المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة تعطي أهمية أكبر لتربية النشء أكثر من الانخراط بسوق العمل ولا يعني هذا عدم ممارستها للنشاط الاقتصادي حيث تقوم بالدور الاجتماعي الكبير في تنشئة الأجيال .

وتشير بيانات التعداد العام للسكان ١٩٩٥ بأن نسبة مساهمة المرأة في مجمل النشاط الاقتصادي ما عدا القطاع الزراعي قد بلغت حوالي ١٣ من إجمالي المواطنين ذوي النشاط الاقتصادي مما يدل على الرغبة الشديدة لدى المرأة في العمل إلى جانب الحصول على قسط كبير من التعليم . (**)

ويشير الجدول التالي إلى البيانات المتعلقة بقوة العمل و جملة المشتغلين حسب الجنس و الذي يبين التطور الحاصل في عمل المرأة في الدولة :

جدول رقم (٩)

قوة العمل و جملة المشتغلين حسب الجنس لسنوات متفرقة في دولة الإمارات العربية المتحدة

البيان	قوة العمل			جملة المشتغلين		
	ذكور	إناث	نسبة الإناث إلى المجموع ٪	ذكور	إناث	نسبة الإناث إلى المجموع ٪
١٩٩٥	١١٨٠١٠٤	١٥٥٧٩٠	١١,٧	١١٥٩٦٩٠	١٥٢١٢٦	١١,٦
٢٠٠٠	١٦٥٧٠٠٠	٢٥٢٠٠٠	١٣,٢	١٦٢١٠٠٠	٢٤٤٠٠٠	١٣,١
٢٠٠٣	٢١٢٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	١٤,٧	٢٠٦٥٠٠٠	٣٥٢٠٠٠	١٤,٦

المصدر : بيانات سنة ١٩٩٥ من واقع التعداد العام للسكان .

السنوات الأخرى تمثل تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء / وزارة التخطيط

(*) وزارة التربية و التعليم و الشباب . (**) التعداد العام للسكان لعامي ٥٨٩١ و ٥٩٩١ – وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء .

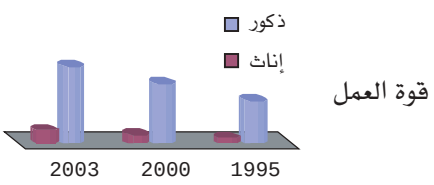

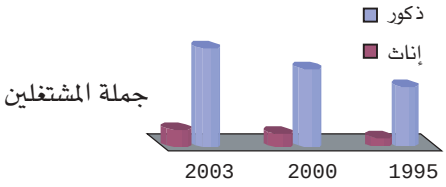

حيث تشير البيانات أعلاه إلى التحسن في مساهمة المرأة في سوق العمل ، إذ إرتفعت نسبة مساهمة المرأة في جملة المشتغلين في الدولة من ٦, ١١٪ في ١٩٩٥ إلى ٦, ١٤ ٪ في سنة ٢٠٠٣ و لا تزال هذه النسب منخفضة و لكن الدولة تعمل وفق برامج و سياسات مختصة لتأهيل و تفعيل دور المرأة في النشاط الاقتصادي .

الهدف الرئيسي الرابع : تخفيض وفيات الأطفال: (*)

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الإتحاد نموا بارزا في قطاع الخدمات الصحية إذ تمكنت الدولة من إنشاء شبكة واسعة من المستشفيات و المراكز الصحية و المرافق التشخيصية إمتدت لتؤمن الرعاية الصحية بكافة جوانبها و مراحلها و اختصاصاتها إلى مختلف أرجاء الدولة .
ولقد استهدفت السياسة الصحية في الدولة تحقيق الغايات التالية:

١. توفير أفضل مستوى من الرعاية الصحية المستدامة بمستوياتها الأولية و الثانوية.
٢. خفض معدلات الوفاة بشكل عام و معدلات الإصابة بالأمراض و الحوادث المختلفة.
٣. مكافحة و استئصال الأمراض السارية و الطفيلية خاصة بين الأطفال و طلاب المدارس .
٤. الاكتشاف المبكر و العلاج للأمراض المزمنة.
٥. توفير الرعاية اللازمة للمسنين و المعوقين.

وفي مجال خدمات رعاية الأمومة و الطفولة حرصت الدولة على تحقيق معدلات النمو الطبيعي و ذلك عن طريق تطوير البرامج الصحية الخاصة بالحفاظ على معدلات المواليد أحياء و خفض معدلات المواليد والأموات و حديثي الولادة و معدلات وفيات الأطفال الرضع وذلك عن طريق :

١. العمل على زيادة الولادات بالمستشفيات من ٩٨٪ إلى ١٠٠٪ مع التأكيد على استمرار الرعاية بعد الولادة .
٢. تطوير و تعزيز برنامج الأمومة المأمون خاصة فيما يخص رعاية الأم الحامل ، التغذية السليمة و اللياقة البدنية
٣. حماية الأنثى بالتحصين ضد الأمراض المعدية و تقديم الإرشاد المناسب لها قبل الزواج من فحوصات و ممارسات صحية سليمة .
٤. تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة .
٥. زيادة تطعيمات الأطفال و نسبة المستفيدين لتحقيق تغطية تصل إلى ٩٨٪ خلال الخمس سنوات القادمة .
٦. مكافحة الأمراض و ذلك بزيادة تطعيمات الأطفال لجميع الأمراض السارية و العمل على استحداث برامج لخفض معدلات الإصابة بالأمراض المستوطنة مثل الملاريا و المحافظة على خلو الدولة منها خلال السنوات الخمس المقبلة .

(*) دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الصحة .

وتدل كافة المؤشرات إلى وجود أرضية صالحة تمكن الدولة من خلالها من النهوض بالرعاية الصحية إلى أعلى درجاتها ، إذ عملت الدولة على تنمية الخدمات الصحية و تطويرها و تأكيد فعاليتها و بشكل متسارع .

جدول رقم (١٠)

بعض المؤشرات الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢
معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان	٢,١	٢,٠٣	١,٧٥	١,٥٦
معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	١١,٤	١٠,٠١	٨,١	٨,١
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة	٧,٧	٧,٠١	٥,٦٢	٥,٥١
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	٢,٨	٢,٤	١,٦٢	١,٨٤
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي	١٤,٤	١٢,٧	١٠,٢٧	١٠,٢

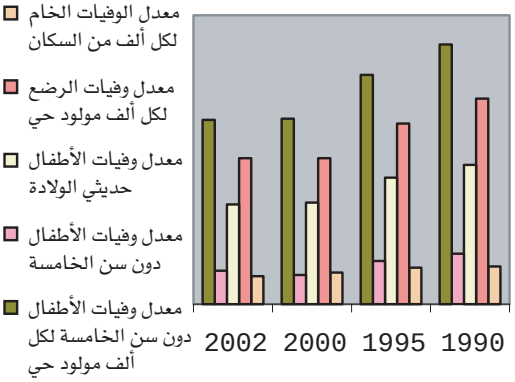

المصدر :الكتاب الإحصائي السنوي/وزارة الصحة/قسم الإحصاء الصحي/سنوات مختلفة .

تشير البيانات أعلاه و المتعلقة بتخفيض وفيات الأطفال بأن هذه المؤشرات تقدم نتائج إيجابية في مجال تحسين الخدمات الصحية مما نتج عنه انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين مما يعني أنه في نصف الفترة المحددة قد تم تحقيق أكثر من نصف الهدف، و إن ما يستهدف تحقيقه هو ٤,٨ لكل ألف مولود حي في العام ٢٠١٥، حيث لا يشكل ذلك تحديا للدولة.وبالنسبة لوفيات الرضع فإن المستهدف هو ٣,٨ لكل ألف مولود في العام ٢٠١٥، ولا يشكل ذلك أيضا تحديا للدولة.

بدأ برنامج التحصين ضد الحصبة ضمن برنامج التحصين الموسع في الدولة عام ١٩٨١، حيث بلغت نسبة التغطية٩٠٪ في عام ١٩٩٥ ، وارتفعت إلى ٩٤ ٪ في عام ٢٠٠٢، وسيتم تحقيق الهدف وهو تطعيم كل الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة . وبشكل عام فإن تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥ هو هدف قابل للتحقيق.

الهدف الرئيسي الخامس : تحسين صحة الأمهات : (*)

اهتمت الدولة اهتماما خاصا بتحسين صحة الأمهات لما له من مردود إيجابي مؤثر و فعال في تحسين صحة المجتمع ككل و بشكل خاص صحة الأطفال و المراهقين في مختلف فئات العمر بدءا من حديثي الولادة . فقد أنشأت الدولة ١٠ مراكز متخصصة بالإضافة إلى ١١٤ وحدة فرعية لرعاية الأمومة و الطفولة موزعة في كافة مراكز الرعاية الأولية و معظم المستشفيات لتمتد هذه الخدمة إلى كافة أرجاء الدولة ، كما توسعت في إنشاء أقسام النساء و الولادة بجميع المستشفيات بالإضافة إلى مستشفى متخصص سعة ٣٠٠ سرير و زودتها بأحدث الأجهزة و المعدات بما يكفل رعاية آمنة و شاملة للأمهات و الأطفال .

(*) دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الصحة .

وقد استهدفت السياسات الصحية في الدولة و منذ قيام الاتحاد التغطية الشاملة للرعاية الصحية الأساسية و تسهيل فرص الحصول على خدمات صحية متميزة للجميع . وقد ساهمت حملات التوعية العامة و المراكز الصحية و تعليم المرأة في تعديل السلوكيات التي كانت تؤثر بصورة مباشرة على الرعاية الصحية الإنجابية .

وقد تم اختيار مؤشرين لمتابعة تحقيق هذه الهدف وهما :

١. معدل الوفيات النفاسية :

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الهدف حيث انخفضت معدلات الوفيات النفاسية بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٢ بما مقداره ٨٦ ٪ (مقارنة بالتقدم المطلوب وهو ٧٥٪) (*)

٢. نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة ذو مهارة :

بلغت هذه النسبة ١٠٠ في المائة لكل السنوات منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن ، بل ومن الممكن القول أنها تحققت قبل ذلك حيث بلغت ٩٩٪ وأكثر منذ عام ١٩٩٣ وعلى ذلك فأنه من الواضح أن هدف الارتقاء بصحة الأم قد تم تحقيقه في دولة الإمارات. (*)

الهدف الرئيسي السادس : القضاء على مرض نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز و الملاريا و الأمراض المعدية الأخرى .

أ.القضاء على فيروس نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز: (*)

في ظل مجتمع محافظ مثل مجتمع الإمارات يعتبر مرض الإيدز من الأمراض النادرة، و يمكن تحديد ثلاثة مؤشرات بالنسبة للإيدز هي :

١. معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدي الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥و٢٤ سنة .
٢. معدل انتشار استخدام الغطاء الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل .
٣. عدد الأطفال اليتيمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

بدأ برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) في دولة الإمارات عام ١٩٨٥ لمنع دخول أو انتشار هذا المرض الخطير بالدولة وحماية المجتمع كله من أخطاره .

صنفت الإمارات ضمن الدول الأقل في الأعداد المسجلة للإصابة في العالم اعتماداً على نشره منظمة الصحة العالمية (EMR AIDS news,3 number,3 sept.1999). وبالرجوع إلى هذه النشرة ورغم المعدل المنخفض جداً لمستوى الإصابة بالدولة نظراً للعادات والتقاليد الإسلامية والعربية والمحلية التي تتمتع بها الدولة والتي تساعد في عدم دخول هذا المرض .. إلا إننا من أوائل الدول التي بدأت في تطبيق هذا البرنامج في المنطقة .

يهدف البرنامج إلى : منع انتشار الإصابة ووضع ضوابط لمنع دخول المرض من خلال الوقاية الأولية والاكتشاف المبكر والإدارة الفعالة، والبرنامج يطبق منذ العام ١٩٨٥.

(*) دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الصحة .

و تتم الوقاية عن طريق : برنامج الاكتشاف المبكر وبرامج التثقيف الصحي .

برنامج الاكتشاف المبكر للإصابة :

يتضمن البرنامج الأنشطة التالية :

١. فحص الدم :

- منتجات الدم
- الأعضاء والأنسجة قبل نقل الدم أو زرع الأعضاء

٢. فحص فئات من السكان تشمل :

- متبرعي الدم
- حالات الدخول بالمستشفيات
- العاملين بأقسام الأمراض المعدية و مختبرات الكشف عنها
- العاملين ببنوك الدم
- العاملين بالخدمات الصحية في المستشفيات
- الأمومة والطفولة
- المراجعين لعيادات الأمراض الجلدية والأمراض المنقولة جنسياً
- المساجين
- الفئات المرشحة للعمل
- الطلبة قبل دخول الجامعة .

بالإضافة إلى جميع الوافدين عند عمل أو تجديد الإقامة بالدولة .. علماً بأنه توجد ميزانية إضافية لهذا الفحص إلى جانب الجزء المخصص لها من ميزانية الوزارة .كما تتكفل الدولة بالعلاج المجاني للحالات إن وجدت والذي يعدل حسب استجابة المريض له ، حيث توفر الدولة الكثير من الدعم المادي والمعنوي نفسي واجتماعي للمصابين وأسرهم .

الخلاصة :

لم يسجل حدوث حالات تذكر منذ تطبيق البرنامج حتى الان كما لم يتم حدوث أي حالات عن طريق التبرع بالدم أو بالأعضاء مما يشير إلى نجاح برنامج مكافحة الإيدز ويوضح مدى اهتمام الدولة بـه وعلى ذلك فان دولة الامارات العربية المتحدة يمكنها مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) ليس فقط بحلول عام ٢٠١٥ وإنما بطريقة دائمة .

ومع هذا فالبرنامج في مجال تطوير وتعزيز مستمر لمواجهة أي خطورة بما يتفق مع معدل وأساليب الانتشار العالمية وخاصة في وجود مجتمع متحرك ودولة مفتوحة ، وتقوم وزارة الصحة بالتنسيق المستمر والتشاور مع منظمة الصحة العالمية والمكتب التنفيذي لدول مجلس التعاون حول أي مستجدات تطرأ في هذا المجال .

ب . القضاء على مرض الملاريا و الأمراض المعدية الأخرى : (*)

فيما يتعلق بهذا الهدف و المتعلق بمرض الملاريا يلاحظ بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعلنت بلدا خاليا من الملاريا في العام ٢٠٠٢ و من ثم فإن المؤشرين المتعلقين بهذا الهدف قد سجلا قيمة صفر و هما :

(*) آليات رسم السياسات السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة . السياسات الصحية . وزارة الصحة . إدارة التخطيط . قسم الإحصاء . يونيو ٢٠٠٢

١. معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا .
٢. ونسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا و المتخذين تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها .

أما بالنسبة لمرض الدرن الرئوي (السل) فقد تم اختيار المؤشرين التاليين :

١ . معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالدرن الرئوي (السل) .
٢ . نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة .

فبالنسبة لمعدل الوفيات بسبب الدرن الرئوي قد انخفض في الدولة من ٠,٦٠ من كل ١٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٠,١٣ عام ١٩٩٥ بانخفاض قدره ٧٨,٣٪ إلا أنه تطابقا مع الاتجاه العالمي للإصابات والوفيات بسبب المرض، قد عاد إلى الارتفاع ليسجل ٠,٣٢ ثم ٠,٤٢ لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي ولسياسة المكافحة التي تنتهجها الدولة بدأ المرض في الانحسار مرة أخرى ليسجل حوالي ٠,١ في عامي ٢٠٠١و٢٠٠٢ على التوالي وليحقق انخفاض مرة أخرى عن عام ١٩٩٧ قدره ٧٦,٢٪ وذلك بعد تطبيق نظام الدوتس (DOTS) وبرنامج مكافحة الدرن .

وبنظرة سريعة على برنامج مكافحة الدرن الرئوي من الممكن الوقوف على التدابير المتخذة لتحقيق أهداف الألفية ومدى إمكانية تحقيق هذه الأهداف .

بدأ برنامج مكافحة الدرن الرئوي في الإمارات بناء على مبادرة منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون . وقد أخذ بعين الاعتبار عوامل وبائية المرض و نظام توفير الرعاية الصحية بالدولة .. حيث شكلت لجنة لدول مجلس التعاون لمتابعة تنفيذ البرنامج بكل دولة خليجية وقد التزمت دولة الإمارات بتطبيق نظام النقاط منذ أوائل التسعينات .

ويهدف بشكل رئيسي إلى : خفض معدلات الحدوث للمرض إلى أقل من ١/ ١٠٠.٠٠٠ من السكان بحلول عام ٢٠١٠ والهدف المرحلي هو خفض المعدل إلى ٣ / ١٠٠.٠٠٠ من السكان حتى عام ٢٠٠٥ . ويعتمد تقييم البرنامج على تسجيل الحالات حسب هذا التوصيف المعتمد للحالات الإيجابية والتبليغ المستمر من جميع المناطق حيث تتم متابعة تقييم البرنامج عن طريق مؤشرات مثل :

١. معدل حدوث الدرن النشط لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان .
٢. معدل حدوث الحالات الشريحة الجديدة .
٣. معدل حدوث الالتهاب السحايا الدرني في الأطفال .
٤. معدل الوفيات بسبب الدرن .
٥. معدل التحول من الايجابي للسلبي للحالات التي عولجت بنظام النقط بعد ٣ شهور .
٦. نسبة الحالات بين المخالطين .
٧. عدد الدورات التدريبية عن المكافحة.
٨. نسبة السكان الأكثر عرضه الذين تلقوا معلومات توعية حول التدرن.
٩. معدل الذين تم شفاؤهم من الحالات المكتشفة و معدل عدم استجابة بكتيريا الدرن للأدوية العلاجية.

الهدف الرئيسي السابع : ضمان الاستدامة البيئية : (*)

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ وذلك بعد أن اعترف العالم بترابط حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والمشاكل الصحية في البلدان النامية.

ووجهت أنظار العالم إلى هذا المفهوم بعد أن تبين أن الوفاء باحتياجات الحاضر يجب أن لا يمس بأي شكل من الأشكال باحتياجات الأجيال القادمة.

من هنا سعت معظم دول العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات وخطط عمل بيئية وطنية تتضمن أولويات عملها البيئي وذلك ضمن اجندة القرن الواحد والعشرين التي اقرت في قمة الأرض.

بدورها، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي نهضة تنموية شاملة أثرت على مختلف أوجه الحياة فيها وتم التركيز في تلك الفترة أيضا على تحقيق مستوى عال من التنمية الاجتماعية.

وبالرغم من أن الكثير من القضايا البيئية في الدولة كان ملموسا إلى حد ما، مثل قضية المياه العذبة والتلوث، إلا أن إعداد الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي الوطنية التي تم الانتهاء منها في عام ٢٠٠٠ أكد على التزام الدولة في بناء مجتمع يمتلك اقتصاداً متنوعاً وفي حماية البيئة من خلال تبني مبادئ التنمية المستدامة مع إدخال الأبعاد البيئية في التخطيط الوطني التنموي والتأكد من عدم تحمل أجيال المستقبل لأعباء التأثيرات البيئية المترتبة نتيجة للتنمية.

وتتمحور أولويات العمل البيئي في الدولة حول القضايا التالية:

١. المياه العذبة ومواردها
٢. التلوث (الهواء، المياه العذبة والنفايات)
٣. البيئة البحرية
٤. البيئة الحضرية
٥. إهدار موارد الأرض والبحر والتنوع البيولوجي

وبغرض وضع الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية موضع التنفيذ تم تشكيل اللجنة الوطنية للاستراتيجية الوطنية والتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ وانبثق عن اللجنة ستة لجان لتقوم بدراسة المشاريع الخاصة بأولويات العمل البيئي وتنفيذها.

وقد تم تحديد المؤشرات التالية للتعرف على مدى تحقيق هدف ضمان الاستدامة البيئية

١ . نسبة الاراضي المغطاة بالغابات:

تعتبر زيادة الأراضي الزراعية أحد اهم أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة وبالرغم من مناخها القاحل، فإن الدولة استطاعت تطوير اراضيها الزراعية ولديها اكتفاء ذاتي في بعض المنتجات الزراعية.

وقد ازدادت المساحات المزروعة في الربع الأخير من القرن الماضي على وجه الخصوص زيادة ملحوظة وارتفعت

المساحات المزروعة في الدولة من حوالي ١٢.٥٠٠ هكتار في أوائل السبعينات إلى حوالي ٢٧٣.٣٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٠، فيما زادت مساحة الغابات على ٣٠٠ الف هكتار في نفس العام ولا تشمل هذه الأرقام الزراعات التجميلية داخل وخارج المدن والحدائق العامة التي يتم ري معظمها بالمياه العادمة المعالجة .

جدول رقم (١١)

تطور الأراضي الزراعية في الدولة ٢٠٠٠-٢٠٠٢

السنة	اجمالي مساحة الغابات (هكتار)*	مساحة الأراضي المزروعة (هكتار)
١٩٩٠	٢٠٢,١١٢	٤٥,٤٠٦
١٩٩٥	٢٥٨,٥٨٥	٧٤,١٧٢
٢٠٠٠	٣١٠,٩٧١	٢٧٣,٣٣٢
٢٠٠٢	٣١٠,٩٧١	٢٧٠,٩٤٢

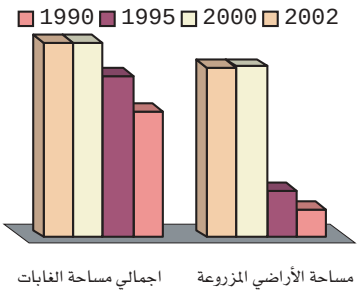

المصدر: تقارير وزارة الزراعة والثروة السمكية

* مساحة الغابات متوفرة فقط لعام١٩٩١ و ١٩٩٨ بدلا من ١٩٩٠ و ١٩٩٥

وتشكل مياه الصرف المعالجة دورا مهما للاستخدامات الزراعية التجميلية و خاصة في المدن و حولها بحيث تتزايد كمياتها بزيادة حجم المدينة وسكانها. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي حوالي ١٠٨ مليون متر مكعب سنوياً.

وتوجد في الدولة أربع محطات للصرف الصحي بلغ إنتاجها وفق المعلومات المتاحة عن عام ١٩٩٥ حوالي ٦٥,٥ مليون جالون يومياً أي أنها تغطي حوالي ٨٥ ٪ من نسبة السكان، فيما تشير التقديرات الأحدث إلى أن إنتاج الدولة من مياه الصرف الصحي في الوقت الحالي يزيد على ١٢٠ مليون جالون يومياً. ومن المتوقع ان يتم انشاء مثل هذه المحطات في الإمارات الأخرى في الدولة في المستقبل.

وبشكل عام، يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأولى في كميات استهلاك المياه، إذ يستهلك هذا القطاع وحده حوالي ٧٨٪ من اجمالي المياه في الدولة، يليه قطاع البيئة الحضرية بنسبة تبلغ حوالي ١٩,٧٪ ثم قطاع الصناعة بنسبة تبلغ حوالي ٢,٣٪.

٢ . مؤشر الاراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي:

في مجال التنوع البيولوجي والمحافظة على الحياة الفطرية، فإن لدولة الإمارات تجربة رائدة في هذا المجال حظيت باحترام العالم وإعجابه. ومن مظاهر هذا الاهتمام إنشاء المحميات الطبيعية إذ شهدت السنوات الماضية إنشاء مجموعة كبيرة من المحميات الطبيعية، البرية والبحرية، ووضع العديد من الخطط والبرامج التي صممت لحماية بعض الأنواع المهددة بالانقراض، وإصدار العديد من التشريعات والقوانين والنظم الرامية إلي المحافظة على البيئة بشكل خاص وكان أهمها القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩ في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والقانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩ بشأن حماية البيئة وتنميتها، والقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ في شأن مراقبة وتنظيم الاتجار بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، والعديد من القوانين والقرارات والنظم.

وتنقسم المحميات الطبيعية في دولة الإمارات بالنسبة للصفة القانونية إلى قسمين: الأول هو (المحميات المعلنة)، أي تلك التي صدرت قرارات رسمية باعتبارها محميات طبيعية وفق القوانين والأعراف الدولية المعتمدة . أما القسم الثاني فهو (المحميات غير المعلنة)، أي التي أعلنت مناطق محمية دون صدور قرارات رسمية باعتمادها كمناطق محمية وفق القوانين والأعراف الدولية. ويبلغ عدد المحميات المعلنة رسمياً في دولة الإمارات ١٠ محميات طبيعية، منها ٢ محمية برية، و ٧ محميات بحرية، ومحمية واحدة مشتركة، تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ٤.٤٠٦ كيلومتر مربع تقريباً، وتشكل حوالي ٧١٪ من إجمالي مساحة المناطق المحمية.

جدول رقم (١٢)

توزيع المحميات الطبيعية في الدولة ١٩٧١ – ٢٠٠١

الإمارة	النوع	معلنة	غير معلنة	مجموع
أبو ظبي	برية	١	٢٣	٢٤
	بحرية	١	١	٢
دبي	برية	–	١	٦
	بحرية	١	–	١
	مشتركة	١	–	١
الشارقة	برية	–	١	١
	بحرية	١	١	٢
عجمان	برية	١	–	١
	بحرية	–	–	–
أم القيوين	برية	–	–	١
	بحرية	–	١٠	١٠
رأس الخيمة	برية	–	٣	٣
	بحرية	–	٢	٢
الفجيرة	برية	–	٤	٤
	بحرية	٤	–	٤
الإجمالي	برية	٢	٣٢	٣٤
	بحرية	٧	١٤	٢١
	مشتركة	١	–	١
	المجموع	١٠	٤٦	٥٦

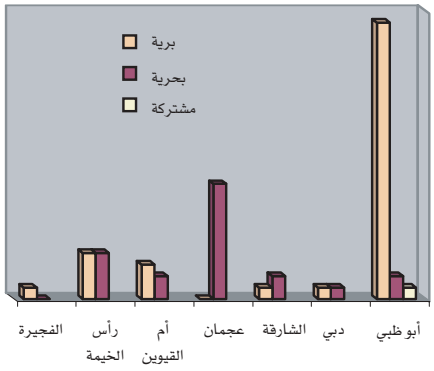

المصدر : دراسة المحميات الطبيعية في الدولة ، الهيئة الإتحادية للبيئة

٣ . مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه نقي بشكل مستدام: (*)

هناك ثلاث مصادر للمياه المستخدمة من قبل السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة هي:

١. المياه السطحية: وتشمل مياه السيول والمياه المحتجزة في السدود ومياه الينابيع والأفلاج. ويسقط على دولة الإمارات العربية المتحدة قدر ضئيل من الأمطار حيث يبلغ المتوسط السنوي لجميع أراضي الدولة ما بين ٧٠ ملم و ١٦٠ ملم في السنة، هذه الكمية السنوية تتباين تبايناً كبيراً من سنة إلى أخرى. وتسقط اكبر كمية من الأمطار على السلاسل الجبلية (جبال حجر) ثم تتضاءل في منطقة الساحل الشرقي فالغربي وفي المناطق الصحراوية. ووفق البيانات المتاحة فان عدد السدود في الدولة يبلغ ١١٣ سداً يبلغ إجمال سعتها التصميمية ١٠٢١٧١٨٠٠ متر مكعب.

٢. المياه الجوفية: وتشمل جميع أنواع المياه الموجودة تحت سطح الأرض، سواء الموجودة فيها من خزان حر أو خزان مقيد. وتعتبر الأمطار هي المصدر الرئيسي للمياه الجوفية العذبة حيث يمكن لمياه الأمطار أن تتخلل مباشرة في أماكن سقوطها داخل التربة، ثم تتسرب إلى الصخور التي تحتها لتغذي المياه الجوفية. ويبلغ عدد الآبار الجوفية في الدولة حوالي ٧٦ ألف بئر (عام ٢٠٠٠) زاد المنتج منها عن طريق الجهات المعنية بإمداد المياه العذبة على ٣٠,٢٥٠ مليون جالون في اليوم.

٣. مياه التحلية: وتشكل المصدر الرئيسي لإنتاج المياه، حيث تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة على مياه البحر كمصدر رئيسي لإنتاج المياه العذبة، وقد قامت بإنشاء العديد من محطات التحلية لتوفير احتياجات القطاعات المختلفة من المياه. وحققت تجربة الدولة في هذا المجال نجاحات متميزة جعلت منها واحدة من أكبر دول العالم في إنتاج مياه التحلية إذ يمثل هذا الإنتاج ٧٠٪ من المياه العذبة وحوالي ١٢,٥٪ من الإنتاج العالمي للمياه المحلاة من مياه البحر .
وبناء على التقديرات المعتمدة على النمو السكاني والعمراني فإن الطلب على المياه العذبة بلغ (٤٥٣) مليون جالون في اليوم في عام ٢٠٠٠ وسيبلغ (٥١٠) مليون جالون في عام ٢٠٠٥ و(٥٨٥) مليون جالون في عام ٢٠١٠. أما في الوقت الحالي فإن نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية بشكل دائم تصل إلى ٩٨٪ ذلك أن الدولة تعتمد على تحلية المياه بأساليب وتقنيات حديثة.

أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة من الطاقة المستخدمة و انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فإن دولة الإمارات العربية المتحدة بصدد توفير المؤشرات المتعلقة بذلك من خلال إعداد التقرير الوطني و هو البلاغ الوطني الذي يمثل إلتزامات الدولة لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ .

الهدف الرئيسي الثامن: تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية:

ساهمت الدولة في الجهود الإقليمية و الدولية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التابعة للأمم المتحدة و كذلك الاتفاقيات الإقليمية و هي عضو في اتفاقيات اقتصادية منها اتفاقية منظمة التجارة العالمية و اتفاقية التعاون الاقتصادي المشترك مع دول الخليج العربية و اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية و كذلك عدد من الاتفاقيات الاجتماعية المهمة مثل اتفاقية حقوق الطفل.

بالإضافة إلى ذلك تشارك الدولة في العديد من الاجتماعات و المؤتمرات الإقليمية و الدولية و منها مؤتمرات الأطراف الخاصة بالاتفاقيات الدولية و الاجتماعات الإقليمية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية و اجتماعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و جامعة الدول العربية و اجتماعات المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة لدول غرب آسيا.

و قد قامت الدولة و منذ إنشاءها بتقديم المساعدات للعديد من الدول الفقيرة و خلال الأزمات. و خلال الفترة ١٩٧٣ و ٢٠٠١ بلغت مساهمات الدولة في هذا المجال حوالي ٩٤,٢ مليار درهم أي بنسبة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي و كانت معظمها على شكل منح قدرت بمبلغ ٧٠,٢ مليار درهم . و هناك العديد من المؤسسات التي تعني بهذه الأنشطة من أهمها هيئة الهلال الأحمر ، صندوق أبو ظبي للتنمية و مؤسسة زايد للمساعدات الإنسانية .

و قد ساهم الهلال الأحمر لدولة الإمارات خلال العام ٢٠٠٠ بمساعدات بقيمة ١٢٦,٢ مليون درهم كما استفادت ٥٥ دولة من مساعدات صندوق أبو ظبي للتنمية في مشاريع تنموية مثل بناء المساكن و الطرقات و الموانى و المطارات و محطات توليد الطاقة و غيرها .

و ساهمت مؤسسة زايد للمساعدات الإنسانية بحوالي ٤٠٠ مليون درهم للمشاريع الإنسانية في الدولة و خارجها و منها تأسيس مراكز ثقافية إسلامية و مراكز أبحاث علمية و مؤسسات صحية و تعليمية و تدعم المؤسسة الدول التي تتعرض للكوارث و نكبات . (*)

(*) الاستراتيجية الوطنية البيئية و خطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة – الجزء الأول : أولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة – أجندة القرن الحادي و العشرين الوطنية – ديسمبر ١٩٩٨ .

المراجع

- التقرير الاقتصادي السنوي ، إدارة التخطيط ، وزارة التخطيط (عدة سنوات).
- تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة حول التنمية المستدامة ، جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا، ٢٦ أغسطس-٤سبتمبر ٢٠٠٢ ، الهيئة الاتحادية للبيئة.
- الاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الجزء الأول : أولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة (أجندة القرن الحادي و العشرين الوطنية) ديسمبر ١٩٩٨ ، الهيئة الاتحادية للبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الألماني.
- الاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الجزء الثاني : الإستراتيجية الوطنية (الأهداف و السياسات)، نوفمبر ،١٩٩٩ الهيئة الاتحادية للبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة حول التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ (الملامح والمؤشرات)، جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الكتاب الإحصائي السنوي ، قسم الإحصاء / إدارة التخطيط ، وزارة الصحة ، ٢٠٠١
- بيانات وإحصاءات متفرقة من عدد من دوائر و مؤسسات الدولة في الإمارات العربية المتحدة .
- الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الإتحاد النسائي العام .